



آليات الحماية الإجتماعية في مصر دراسة محددة لبرنامج تكافل وكرامة وبنك ناصر الإجتماعي

أوراق بحثية

آليات الحماية الإجتماعية في مصر دراسة لبرنامج تكافل وكرامة وبنك ناصر الإجتماعي

إعداد

ياسمين زوسر الدالي

آليات الحماية الإجتماعية في مصر
دراسة لبرنامج تكافل وكرامة وبنك ناصر الإجتماعي

ابريل 2019

ياسمين زوسر الدالي

مركز المحروسة للتنمية والمشاركة PDS

30 نزيه خليفة - الكوربة- مصر الجديدة، الدور 6، شقة 19

info@elmahrousapds.org

www.elmahrousapds.org

العنوان

إعداد

الناشر

العنوان

بريد الكتروني

الموقع الالكتروني

الفهرس

رقم الصفحة	العنوان
5	مقدمة تعريف الأمم المتحدة للحماية الإجتماعية
6	الهدف والرسالة الرئيسية للحماية الاجتماعية
7	استراتيجية التنفيذ للتوصل إلى أرضية الحماية الاجتماعية في مصر
8	جهود الدولة المصرية لتطبيق الحماية الاجتماعية
9	خدمات الحماية الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي
11	بنك ناصر الاجتماعي
15	برنامج تكافل وكرامة
16	إجراءات الإشتراك ببرنامج تكافل وكرامة
16	معايير الاقصاء من برنامج تكافل وكرامة
16	شروط استمرار المساعده خلال مدة الاستحقاق في برنامج تكافل وكرامة
17	ثغرات في تطبيق برامج الحماية الاجتماعية في مصر
18	التوصيات

(1)

أن الحماية الاجتماعية تعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق السلام الإجتماعى، كما تعتبر ضرورة لتماسك المجتمع وتحقيق الإستقرار الإجتماعى والإقتصادى والامن القومى. كما تعتبر أحد آليات تنمية المجتمعات ودعامة قوية من دعائم الإستقرار المجتمعى وتقليل الصراع بين شرائح المجتمع، وتمكين الفقراء - خاصة - بعد تطبيق برامج الخصخصة، والإصلاح الإقتصادى، والتكيف الهيكلى.

فقد تبنت الحكومة المصرية مؤخرًا برنامجًا طموحًا للإصلاح الإقتصادى يستدعي أن يصاحبه برامج ومشروعات حماية اجتماعية من شأنها تخفيف الآثار السلبية المحتملة على الطبقات الفقيرة والهشة. تنتمي مصر إلى قائمة الدول التي تقع ضمن الحد المتوسط الأدنى للدخل، ويبلغ معدل الفقر لديها 27.8% "في عام 2015". وتعد مصر من الدول التي تصنف على أنها مستورد صافٍ للغذاء، مما يجعلها عرضة بشكل كبير لصددمات أسعار الغذاء العالمية وتقلبات أسعار الصرف¹.

ويبلغ الإنفاق على الغذاء حوالي 41% من إجمالي الإنفاق الأسري "المنزلي" في مصر، وترتفع هذه النسبة إلى 51% بين العُشير الأفقر. ومن ثم فإن أي نوع من التضخم "ارتفاع الأسعار، والذي وصل مؤخرًا إلى 31%"، الناتج عن تقلبات أسعار الصرف وإصلاح دعم الطاقة أو أي صدمات أخرى في أسعار الغذاء، سوف يصل مدى تأثيره إلى الغالبية العظمى من الأسر².

(2)

وتهدف هذه الورقة البحثية الي القاء الضوء علي برامج وزارة التضامن الاجتماعى لتطبيق الحماية الإجتماعية في مصر بشكل عام، ودراسة محددة لبرنامج تكافل وكرامة وبنك ناصر الإجتماعى.

(3)

ويكمن سبب اختيار برنامج تكافل وكرامة وبنك ناصر الإجتماعى لعدة اسباب، فعلى مدار الثلاث سنوات الماضية (2015 - 2018) لأول مرة يتم تنفيذ اشتراطية في صرف المساعدات من خلال برنامج تكافل وكرامة والذي استهدف الاسر الفقيرة وذوي الاعاقة وكبار السن (اكبر من 65 عاما) فهو أول برنامج دعم نقدي مشروط يقدم للعائلات الأكثر فقرا والتي تعول أطفالا دون سن الثامنة عشر والفئات الأكثر فقرا من المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة.

فقد بدأ برنامج تكافل في عام 2018 فى تطبيق الشروط الواجبة لاستمرار الأسر المستفيدة من البرنامج فى تلقى الدعم النقدي والتي تتمثل فى تحقيق مشروطية للتعليم وانتظام الأطفال فى الحضور الدراسى بنسبة لا تقل 80% بالإضافة إلى انتظام الأم فى إجراء زيارات الرعاية الصحية مرة كل 3 أشهر أثناء الحمل وبعد الولادة وفى مواعيد التطعيمات الأساسية للأطفال ومتابعة نمو الطفل من حيث الطول والوزن والصحة العامة وذلك فى إطار توفير أوجه الرعاية الكاملة للأسر المستفيدة.

اما بالنسبة لبنك ناصر الاجتماعى فيعد بنك الغلابة والفقراء والمعوزين، أسس عام 1971 بهدف إيجاد نشاط اجتماعى مهمته الأولى رعاية الفقراء ومحدودى الدخل، لذا يعتبر البنك هو الأول فى الشرق الأوسط وعربيا وعالميا كرائد البنوك الاجتماعية، وذلك عبر اهتمامه بالفئات الأولى بالرعاية وتحقيق حياة اجتماعية ملائمة بهذه الفئات. فالبنك هدفه الأساسى، توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى. وتنتهي الورقة البحثية ببعض التوصيات.

(¹) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية : "نظرة عامة علي برامج الحماية الإجتماعية في مصر"

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16389.aspx>

(²) نفسه،



تعريف الأمم المتحدة للحماية الاجتماعية

أرضية الحماية الاجتماعية، طبقاً لتعريف الأمم المتحدة، تمثل حزمة مترابطة من السياسات الاجتماعية والتي يتم تحديدها لضمان دخل آمن وحصول الجميع على خدمات اجتماعية مناسبة وخاصة الفقراء. تتضمن أرضية الحماية الاجتماعية:

1. ضمان الدخل الأساسي: يوجد أشكال متعددة للتحويلات الاجتماعية (نقدية أو عينية)، مثل المعاشات لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والمزايا الخاصة بالطفل، دعم الدخل و / أو ضمانات العمل والخدمات للعاطلين عن العمل و العمالة بجزء من الوقت.

2. توافر وتيسير الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية: في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي، والتعليم، والأمن الغذائي، والإسكان، وغيرها والتي يتم تحديدها وفقاً للأولويات الوطنية.

تتضمن أرضية الحماية الاجتماعية، على الأقل، مجموعة محددة من الضمانات الاجتماعية الأساسية:³

الرعاية الصحية	الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الأمومة، وعلى مستوى الحد الأدنى المحدد وطنياً بما يلبي معايير التوافر وإمكانية الالتحاق والقبول والجودة
الأطفال	الدخل الأساسي للأطفال في مستوى الحد الأدنى المحدد على المستوى الوطني، بما في ذلك الحصول على التغذية، والتعليم، والرعاية، وأية سلع وخدمات ضرورية أخرى؛
دورة الحياة	حد أدنى للدخل على مستوى مقبول يتم تحديده وطنياً للأشخاص من سن العمل غير القادرين على كسب دخل كاف، ولا سيما في حالة المرض، والبطالة، والأمومة، والإعاقة
كبار السن	الحد الأدنى للدخل والمعاش المحدد على الصعيد الوطني لكبار السن.

الهدف والرسالة الرئيسية للحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية أمر حاسم الأهمية للتعجيل بالحد من الفقر. أولاً، لأنه يمكن لهذه الحماية أن تحمي أضعف الأفراد الذين لا يستفيدون من النمو الاقتصادي. وثانياً، يمكن للحماية الاجتماعية، إذا أحسن هيكلتها، أن تسهم مباشرة في تحقيق نمو اقتصادي أسرع عن طريق تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدرة الفقراء ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، على إدارة المخاطر والأخذ بتكنولوجيات محسنة ذات إنتاجية أعلى.



كما أن الهدف رقم 1 "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" بالأهداف المستدامة للتنمية (2030/2016)، والهدف 1.3 "تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية المناسبة وطنياً للجميع، بما في ذلك الحدود الدنيا" تعترف بدور أرضيات الحماية الاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁴.

⁽³⁾ منظمة العمل الدولية: دراسة حول إمكانية تطبيق أرضية الحماية الاجتماعية في مصر https://www.ilo.org/addisababa/technical-cooperation/WCMS_570703/lang--ar/index.htm

⁽⁴⁾ منظمة العمل الدولية: المرجع السابق

مركز المحروسة للتنمية والمشاركة PDS

طلبت وزارة التضامن الإجتماعي من منظمة العمل الدولية إجراء دراسة حول إمكانية تطبيق أرضية الحماية الاجتماعية في مصر؛ والتي من شأنها ضمان حد أدنى للحماية الاجتماعية للجميع، وبالتالي حياة كريمة للجميع. في الفترة من 1 ديسمبر 2015-31 ديسمبر 2017

وضعت منظمة العمل الدولية خطة ثنائية الأبعاد لتحديد أرضية الحماية الاجتماعية وتتضمن:

- تغطية أفقية، أو الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، وتوفير فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية للجميع، أمن الدخل للأطفال وتقديم المساعدة للمتقاعدين عن العمل، العمالة المؤقتة والفقراء، وتأمين دخل لكبار السن والمعوقين
- تغطية رأسية وتعتمد على التغطية في الأفقية، وتقديم المزيد من التغطية واسعة النطاق وشاملة للحماية الاجتماعية لمن تزيد دخولهم عن الحدود الدنيا.



استراتيجية التنفيذ:

يمكن التوصل إلى أرضية الحماية الاجتماعية المحددة وطنيا في مصر من خلال اتباع الخطوات التالية:

1. بناء فريق أرضية الحماية الاجتماعية المصرية، والتي يجب أن تشمل ممثلين عن المنظمات الدولية، وأصحاب المصلحة الوطنية ذات الصلة، وشركاء التنمية، تحت قيادة الحكومة المصرية.
2. دعم الحوارات الوطنية، بما في ذلك داخل الحكومات، بشأن الخيارات المحتملة لتصميم وتنفيذ الأرضيات المناسبة، بما يتفق مع الأحكام ذات الصلة في توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 وأولويات واستراتيجيات التنمية الوطنية القائمة.
3. مساعدة الحكومة المصرية على إجراء تحليل لاحتياجات الحماية الاجتماعية وثغرات التغطية، والتدابير الاختيارية التي من شأنها سد هذه الثغرات، وأدوات رصد التقدم المحرز، ومصادر التمويل الممكنة، على أمل زيادة تلك الأرضيات مع مرور الوقت.
4. وفي سياق الأهداف الإنمائية المستدامة (2016-2030)، تعزيز أرضيات الحماية الاجتماعية كأداة أساسية لدفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة.
5. العمل مع الوزارات والمكاتب الإحصائية الوطنية لتعزيز قدرتها على جمع البيانات اللازمة لتحليل احتياجات الحماية الاجتماعية والبرامج القائمة، مصنفة حسب عوامل مثل النوع والعمر والمنطقة الجغرافية والترويج لنهج فعال ومنسق لجمع البيانات ودعم القدرات⁵.

(⁵) منظمة العمل الدولية: "دراسة حول إمكانية تطبيق أرضية الحماية الاجتماعية في مصر" https://www.ilo.org/addisababa/technical-cooperation/WCMS_570703/lang--ar/index.htm



جهود الدولة المصرية لتطبيق الحماية الاجتماعية:

سعت الدولة إلى تبني سياسية اجتماعية تعمل على علاج مشكلة الفقر بشكل عام، وكذلك تنفيذ برامج حماية اجتماعية من شأنها تخفيف الآثار السلبية المحتملة للإصلاحات الاقتصادية على الطبقات الفقيرة والهشة، ومنها على سبيل المثال:

- تشكيل لجنة بناء وإدارة القاعدة القومية لشبكات الأمان الاجتماعي بموجب قرار رئيس الوزراء رقم 2443 لسنة 2015 التي تهدف – من خلال إنشاء قاعدة بيانات قومية الوصول إلى تصنيف الأسر المصرية من حيث احتياجاتهم لخدمات الحماية الاجتماعية وخدمات الدعم الحكومي وتوفير آليات استهداف المستحقين واستبعاد غير المستحقين لخدمات الدعم الحكومي وبرامج الحماية الاجتماعية، وتوفير بيانات كافية لمتخذي القرار فيما يتعلق بسياسات الدعم المستقبلية ، وتوزيع موازنات الدعم بشكل عادل على الأسر المصرية، وتوفير آليات التقييم والمراقبة لبرامج الحماية وخدمات الدعم الحكومية.
- إطلاق برنامج استكمال وربط قواعد البيانات القومية والذي يستهدف إنشاء رقم تعريفى واحد وبيانات أساسية موحدة للمواطن والمستثمر مؤمنة التبادل بين الجهات الحكومية، ويوفر معلومات دقيقة ومحدثة تساعد متخذي القرار وذلك من خلال قواعد البيانات القومية وربطها ببعضها البعض.
- استهداف الفئات الأشد فقرًا والأكثر هشاشة من خلال تنفيذ وتحسين عدد من البرامج التي تستهدف دعم الفئات الأكثر فقرًا مثل برنامج تكافل وكرامة من خلال الدعم وبرنامج ، «التموين» النقدي المشروط، أو برنامج دعم الغذاء التغذوية المدرسية⁶.

(⁶) سالي محمود عاشور: التحديات الاجتماعية والثقافية في الولاية الثانية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الملف المصري، العدد 45 مايو 2018، ص 31



خدمات الحماية الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي

اولا قطاع الشئون الاجتماعية:

المساعدات الشهرية الضمانية:

تقدم للأفراد والأسر الفقيرة وتحدد قيمة المساعدة طبقاً لعدد الأفراد كما يتم تقديم منحة دراسية شهرية قدرها (40) جنيه وبحد أقصى (200) جنيه للأسرة التي لديها أبناء بالتعليم الأساسي أو المتوسط لمدة ثمانية (8) أشهر من أكتوبر إلي مايو من كل عام دراسي.

المساعدات الاستثنائية الضمانية:

صرف مساعدات مالية دفعة واحدة للأفراد والأسر المستفيدة من المساعدات الشهرية الضمانية في بعض الحالات الملحة مثل (مواجهة مصاريف التعليم والجنازة والوضع حتي الطفل الثاني من الأحياء وإستخراج الأوراق الثبوتية والحالات الطارئة الملحة ولتنمية موارد الأسرة من تدريب وإقامة مشروع صغير إنتاجي أو خدمي).⁷

مساعدات أسر الشهداء والمصابين المدنيين نتيجة العمليات الحربية وبسببها (إنفجار الألغام) صرف إعانة عاجلة أو تقرير معاش، أو إعانات تعويضية (عاجلة - آجلة) عن الخسائر في النفس ، وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية اللاحقة المتمثلة في مساعدات في الحالات الملحة (مرض - تعليم - زواج - مصاريف جنازة - حالات ملحة) ومنح مالية للمستفيدين في (ذكرى العاشر من رمضان - عيد الأضحى المبارك - التفوق الدراسي في الشهادات العامة) (لا بد من إعالة المصاب إعالة كاملة للمستفيدين قبل وقوع الحادث للأخوة والأخوات)

مساعدات الكوارث والنكبات:

صرف مساعدات مالية (دفعة واحدة) في حالات الكوارث والنكبات الفردية والعامة لأسباب طارئة خارجة عن الإرادة وذلك في حالة تعرض الأسرة أو أكثر أو أحد أفرادها لحوادث مثل (حالات الفيضانات والسيول والزلازل والإنهيارات والغرق والحريق والحوادث والتصادمات ... الخ). وتصرف المساعدات في حالات الوفاة أو الإصابة والإعاشة، وخسائر الممتلكات الثابتة أو المنقولة - غير المؤمن عليها.

مساعدات لأسر "المقاتلين - المجندين":

صرف مساعدات شهرية لأسر المقاتلين/ المجندين أو أسر والذهم لأفراد القوات المسلحة أو التابعين لوزارة الداخلية أثناء فترة التجنيد الإلزامي من تاريخ دخوله الخدمة الإلزامية حتى التاريخ الفعلي لنقله علي الإحتياط نتيجة تجنيد العائل ، ومساعدات دفعة واحدة للحالات الطارئة (المرض - الزواج - الجنازة - الوضع - التعليم - إقامة مشروع جديد أو تدعيم مشروع قائم - فترة الإستدعاء للإحتياط)⁸.

(⁷) موقع وزارة التضامن الاجتماعي

<http://www.moss.gov.eg//ar-eg/Pages/sector-service-detail.aspx?sid=22>

(⁸) نفسه

<http://www.moss.gov.eg//ar-eg/Pages/sector-service-detail.aspx?sid=26>

مساعدات للمضارين من ظاهرة التصحر والجفاف بمناطق التصحر والجفاف.

تقتصر علي توزيع المساعدات المالية أو العينية دفعة واحدة سنوية للمضارين من ظاهرة التصحر والجفاف بمناطق التصحر والجفاف .

مساعدات مالية شهرية نتيجة الأضرار الناتجة عن ظروف خارجة عن الإرادة

حتمية صرف مساعدات شهرية للمضارين من إنشاء قناطر نجع حمادي الجديدة بكل من سوهاج وقنا ، و صرف مساعدات شهرية للمضارين بكل من الشلاتين وحلايب وأبو رماد جنوب البحر الأحمر .

معاش الطفل

يمنح للأطفال الذين تقل أعمارهم عن (18) سنة ، وتحدد القيمة وفقاً لعدد الأطفال ، بالإضافة إلى منحة دراسية شهرية لكل طفل من الأطفال المستفيدين من المعاش بشرط إنتظامهم بالتعليم الأساسي حتي المتوسط بحد أقصى (200) جنيه شهرياً لمدة (8) أشهر من أكتوبر إلي مايو من كل عام دراسي .

ثانيا قطاع التأمينات الإجتماعية:

الدفع الإلكتروني للمعاشات:

في إطار سعي الحكومة المصرية لتطوير أداء الخدمات المقدمة للمواطنين ومن ضمنها خدمة صرف المعاشات للمستفيدين وتحويلها من يدوية إلى آلية وذلك عن طريق تسهيل الإجراءات المتبعة لإستفادة المواطنين من تلك الخدمات وتحسين البنية التحتية للتدفقات المالية في ظل سياسة الشمول المالي التي تنتهجها الحكومة المصرية⁹.

كما تهدف خدمة الصرف الإلكتروني للمعاشات على تقليل الوقت المستهلك في عملية صرف المعاش وأيضاً تخصيص مركز لخدمة أصحاب المعاشات في حالة وجود أى إستفسارات عن الخدمة أو لتلقى الشكاوى عن طريق رقم مختصر 19680.

تقديم المعاشات الإستثنائية:

تقديرأ للظروف المادية و الاجتماعية لمن ترك الخدمة من العاملين بالحكومة والقطاع العام بدون إستحقاق معاش أو إستحقوا معاشات لا تكفي متطلبات الحياة أجاز القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ منح معاشات إستثنائية لهم أو للمستحقين عنهم.

صرف تعويض الدفعة الواحدة:

نص قانون التأمين الاجتماعي رقم 79 لسنة 1975 وتعديلاته على " إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ولم تتوافر فيه شروط إستحقاق المعاش إستحق تعويض الدفعة الواحدة ويحسب بنسبة 15% من الأجر السنوى عن كل سنة من سنوات مدة الإشتراك فى التأمين .

وأضاف القانون أنه يقصد بالأجر السنوى "متوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الإشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الإشتراك فى التأمين إن قلت عن ذلك مضروباً فى إثني عشر"¹⁰

(⁹) المرجع السابق

<http://www.moss.gov.eg//ar-eg/Pages/sector-service-detail.aspx?sid=65>

(¹⁰) المرجع السابق

<http://www.moss.gov.eg//ar-eg/Pages/sector-service-detail.aspx?sid=73>

تقديم منح الزواج والقطع للمستفدين:

"منحة الزواج" هي تلك المنحة التي تصرف للإبنة أو الأخت التي قطع معاشها من أبيها أو أخيها لزوجها، وفي هذه الحالة تكون مستحقة لمنحة الزواج، أما "منحة القطع" والتي يقررها قانون التأمينات الإجتماعية، فهي تلك المنحة المعطاة للأخ أو الأبن المستحق للمعاش ثم تم قطع معاشه.

تقديم منح الوفاة

تقدر المنحة بمعاش صاحب المعاش عن شهر الوفاة والشهرين التاليين شاملاً كافة ما أضيف إليه من زيادات تعتبر في حكم المعاش .

صرف نفقات الجنازة

لمواجهة النفقات الطارئة المرتبطة بالوفاة ألزم قانون التأمين الإجتماعي عند وفاة صاحب المعاش الجهة التي كانت تصرف المعاش بأداء نفقات جنازة بواقع معاش شهرين شاملاً معاش الأجر الأساسي والأجر المتغير والزيادات التي تعتبر في حكم المعاش بحد أدنى مقداره مائتان جنيه ويتعين صرف هذه النفقات خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب.

تقديم إعانة المرافق لصاحب معاش العجز الكامل المستديم والولد العاجز عن الكسب

يقصد بمعاش العجز الكامل المستديم – المعاش الذي أستحق لثبوت العجز الكامل (المرضى / الإصابي) أثناء الخدمة أو بعدها ((خلال سنة أو بعد أكثر من سنة من ترك الخدمة)).

يقصد بالولد العاجز عن الكسب أي من فئة الأولاد (أبناء وبنات) ممن يكون لديهم عجز بالميلاد أو نتيجة إصابة بمرض أو حادث وقع قبل بلوغ سن الستين يفقدهم 50% من القدرة علي الكسب ، وأن تكون السن تزيد علي 14 عاماً وذلك إذا قررت الهيئة العامة للتأمين الصحي أنه يحتاج إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية.

بنك ناصر الاجتماعي

خلفية

تأسس بنك ناصر الاجتماعي كهيئة عامة بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ برأسمال قدره ١.٢ مليون جنيه وتطور رأس المال حتى وصل إلى ٢ مليار جنيه وقد بدأ نشاطه بافتتاح فرع واحد فقط هو فرع القاهرة في ٢٥ يوليو ١٩٧٢ ثم تطور انتشار البنك حتى وصل عدد فروعها إلى ٩٣ فرع منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية ويقدم البنك منتجات مالية وخدمات اجتماعية لمحدودي الدخل والفئات الأكثر احتياجاً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك الفئات . ويعمل علي توفير الحماية الاجتماعية والعمل على مساعده الفقراء في تجاوز الصدمات الاقتصادية والاجتماعية بشكل مؤسسي مستدام. وتطبيق الشمول المالي لشرائح العملاء من ذوي الدخل المحدود والفئات الأكثر احتياجاً لدعم التنمية المستدامة من خلال خدمات مالية متنوعة.

ويهدف بنك ناصر الي ان يصبح البنك الرائد في مصر لتقديم منتجات وخدمات اجتماعية وتنموية متكاملة ومستدامة للفئات المستهدفة¹¹.

(¹¹) موقع وزارة التضامن الاجتماعي : " بنك ناصر الاجتماعي "
<http://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/nsb.aspx>

الانشطة:

أكد الدكتور شريف فاروق، نائب أول رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي، على أن البنك يعمل في وظيفة اجتماعية تحدد أهدافه وتميزه عن غيره من الأجهزة الأخرى في نفس المجال الاجتماعي، حيث يستهدف البنك توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي في شتى المجالات لتشمل أكبر عدد من المواطنين، مما يؤثر ايجابا في مسيره التنمية المستدامة التي تعمل الدولة جاهدة على تفعيلها ليس اقتصاديا فحسب بل اجتماعيا على وجه الخصوص.

وأن البنك قام بتقديم قروض اجتماعية للمواطنين بما يقرب من 114 مليون جنيه من خلال كافة فروع البنك البالغ عددها 93 فرعاً بهدف المساهمة في سد احتياجات المواطنين التي تطرأ عليهم لحدوث ظروف قد تكون خارجة عن ارادتهم سواء كان للعلاج أو لاجراء عمليات جراحية، أو لزواج الأبناء، أو لمصروفاتدخول المدارس، أو للحالات الملحة كالوفاة أو الكوارث الطبيعية أو الحرائق أو غيرها.

وأن القروض الاجتماعية المقدمة منذ 2017/7/1 وحتى 2018/3/31 حيث أوضح أنه تم منح مبلغ مايقرب من 11 مليوناً و750 ألف جنيه قروضا للعلاج واجراءالعمليات استفاد منها 2883 مستفيد، كما تم منح 98 مليوناً و100 ألف جنيه تقريبا قرض زواج استفاد منها 19 ألفاً و 770 مستفيداً، كذلك تم منح

160 ألف جنيه تقريبا قروض مصروفات مدارس استفاد منها 104 مستفيدين، هذا بالإضافة إلى ما تم منحه من قروض للحالات الملحة باجمالى 3 ملايين و790 ألف جنيه لعدد 932 مستفيداً إن إجمالى عدد الحالات التي حصلت على قرض «مستورة» من البنك لإنشاء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بلغ 3657 حالة بقيمة 51.580.000 جنيه حتى مارس 2018¹².

قرض «مستورة» يتم تنفيذه على مستوى الجمهورية من خلال أكثر من 4 آلاف لجنة زكاة تابعة لفروع بنك ناصر ويعول عليها البنك في عمل الأبحاث الاجتماعية بهدف توفير فرص عمل للمرأة لتحويلها من متلقية للدعم إلى عنصر منتج وفاعل في المجتمع، مؤكداً أن الهدف الوصول إلى كافة القرى والمراكز من خلال 93 فرعاً للبنك في كافة أنحاء الجمهورية، موضحاً أن هناك ارتفاعاً يومياً في عدد المشروعات الموزعة من لجان الزكاة للمستفيدات حرصاً على توسيع وتعظيم الاستفادة من عائد المشروعات على المرأة والأسرة.

يشار إلى أن قرض «مستورة» موجه خصيصاً للمرأة الفقيرة القادرة على العمل لإنشاء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر وتسلم كمشروعات وليس كمبالغ مالية وتتراوح قيمة القرض بين 4 آلاف و 20 ألف جنيه، يسدد شهرياً على مدى سنتين بدون فائدة، وبمصروفات نسبتها 7% على سنتين (3.5% مصروفات في السنة).

وطبقاً لمؤشرات الأداء عن الربع الثالث من العام المالى 2017/2018 قد حقق بنك ناصر الاجتماعى نتائج غير مسبوقه مقارنة بالفترة المماثلة من العام المالى السابق حيث بلغت ميزانية البنك 15.8 مليار جنيه بزيادة قدرها 1.5 مليار جنيه عن العام الماضى، وبفائض محقق عن تلك الفترة مبلغ 701 مليون جنيه بزيادة قدرها 399 مليون جنيه عن الفترة المماثلة¹³

(12) حديث الدكتور شريف فاروق نائب اول رئيس مجلس ادارة بنك ناصر الاجتماعي لجريدة اليوم السابع

<https://www.youm7.com/story/2018/6/13/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-114-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86/3832742>

(13) حديث الدكتور شريف فاروق لجريدة اليوم السابع : المرجع السابق

ومن قروض بنك ناصر الاجتماعي والتي لاقت استحسان الكثير هو

قروض "مستورة":

- يهتم بالمرأة بوجه عام، وقد تم تقديم هذا القرض للمرأة التي لها معاش ضمانى، وكذلك المرأة التي لها راتب من تكافل وكرامة والمرأة التي لم تستطع الحصول على تكافل وكرامة لعدم وجود كل الشروط:
- كما يقدم هذا القرض للمرأة التي يتوفر لها نفقة شهرية، والمرأة العاملة التي دخلها الشهري بسيط بالإضافة إلى المرأة التي لديها القدرة على العمل ولكنها لا تمتلك مصدر دخل.
 - كما أن قرض مستورة هو تعاون بين صندوق تحيا مصر وبين بنك ناصر، وذلك بهدف مساعدة المرأة التي تحتاج إلى المال، وهذا القرض يبدأ من مبلغ 4000 جنيه ويصل حتى 20000 جنيه.
 - كما يتم تسليم القرض للمرأة من خلال توجيه هذا القرض للمشروعات متناهية الصغر مثل مشروعات صناعية وحيوانية وتجارية.
 - بالإضافة إلى عدد من المشروعات المنزلية، ولن يتم تسلم هذا القرض من خلال إعطاء مبالغ مالية.

الإعانات والمساعدات

يقوم البنك بصرف الإعانات والمساعدات للفئات المستحقة طبقاً للمستندات المقدمة وإستمارة البحث الإجتماعي وتشمل: المساهمة في شراء دراجات بخارية وكراسي متحركة وأجهزة تعويضية لذوي الإحتياجات الخاصة. المساهمة في إجراء العمليات الجراحية الكبرى مثل (زراعة الكبد الكلي - قوقعة الأذن) مساعدات نقدية لأصحاب الأمراض المزمنة والمستعصية والفقراء ولمحدودي الدخل. مساعدات نقدية وعينية في حالات الكوارث كالسيول والفيضانات وحوادث القطارات .

النفقة

في ضوء الدور الإجتماعي للبنك في الحفاظ على كيان الأسرة وإستقرارها بإعتبار أن الأسرة هي وحدة بناء المجتمع. قد أوكل للبنك تنفيذ أحكام النفقة الصادرة من المحاكم وذلك بموجب القانون رقم 11 لسنة 2004 الخاص بنظام تأمين الأسرة حيث يقوم البنك بأعمال الصرف للمستحقين من أصحاب النفقة وكذا أعمال التحصيل من الأزواج الصادر ضدهم الأحكام.

القرض الحسن " قرض الزواج "

هو قرض بدون فوائد بحد أقصى خمسة آلاف جنيه على قسيمة الزواج التي لم يمر عليها سبعة سنوات وذلك للعاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام .

- يتم تقديم قرض حسن من بنك ناصر للمتزوجين وذلك لمساعدتهم، كما يجب على المتقدم لطلب هذا القرض أن يقدم صورتين من الرقم القومي
- كما يتم إحضار صورة وثيقة الزواج، و بالنسبة للأخوة المسيحيين يتم إحضار محضر الخطبة
- كما يجب تقديم مفردات مرتب المتقدم للقرض، بالإضافة إلى مفردات المرتب الخاصة بالضامن لصاحب القرض
- كما يجب أن يقوم صاحب القرض بتقديم الأوراق التي تدل على موافقة من قبل جهة العمل المختصة، وذلك حتى يتم تحويل راتب المقترض إلى الحساب الجاري
- كما يجب أن يكون عمر الزواج لا يتعدى 7 سنوات.

قروض بنك ناصر الاجتماعي لأصحاب المعاشات:

نتيجة لما يعانيه أصحاب المعاشات من ارتفاع للأسعار وعدم كفاية مرتباتهم لاحتياجاتهم اليومية فقد قرر بنك ناصر عن قروض بنك ناصر الاجتماعي لأصحاب المعاشات
كما أن قروض بنك ناصر الاجتماعي لأصحاب المعاشات جاء لتخفيف المعاناة عليهم خاصة بعد تعويم الجنيه، والإجراءات الاقتصادية الصعبة، والتي أدت إلى ارتفاع جنوني في أسعار المأكل والملبس وكذلك الدواء

قروض تمويل سداد المصروفات المدرسية:

- جاء هذا القرض لمساعدة أصحاب المعاشات في تسديد الرسوم المدرسية لأولادهم، ويجب أن يقوم صاحب المعاش بتقديم طلب للحصول على هذا القرض
- تقديم بيان بقيمة المعاش، أو حصة الوريث في المعاش
- أن يتم تقديم خطاب من المدرسة، وهذا الخطاب خاص بالسنة الدراسية بالإضافة إلى قيمة المصروفات
- يتم تقديم صورة الرقم القومى بالإضافة إلى إيصال حديث لأحد المرافق كالكهرباء والمياه.

قروض تحسين الدخل:

- يقدم بنك ناصر قروض لأصحاب المعاشات خاص بتحسين مستوى الدخل لهم، وله العديد من الشروط
- يجب أن يكون المعاش الخاص بالمتقدم للقرض موجود بنفس الفرع الذي يتم التقديم له، بالإضافة إلى أن تكون استمارة التقديم معتمدة من الفرع
- تقديم صورة خاصة بالرقم القومى للمتقدم
- تقديم برنت خاص بالرقم التأميني
- أن يقوم المتقدم بتقديم بيان خاص بمفردات المعاش
- يتم تقديم أحدث إيصال مرافق سواء كهرباء أو غاز أو تليفون أو مياه.

فروع بنك ناصر

وفي إطار الخطة الشاملة لتطوير فروع البنك المنتشرة في مختلف المحافظات والعمل على تقديم خدمة متميزة للعملاء ونشر خدمات البنك الاجتماعية والمصرفية وتطوير فروعه وافتتاح فروع جديدة، فقد تم الانتهاء من تطوير سبعة فروع ، وهى فرع الإسماعيلية - فرع السادات - فرع أسوان - فرع مطاي بالمنيا - فرع الكينج مريوط - فرع الفيوم - فرع أحمد عرابي بالإسكندرية، كما أنه جارى متابعة إنتهاء أعمال استلام عدد آخر من الفروع المطورة حيث يستهدف البنك تنفيذ التطوير لكافة الفروع وعددها 93 فرعا فى كافة أنحاء الجمهورية.

برنامج تكافل وكرامة

برنامج تكافل وكرامة هو برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي أطلقته وزارة التضامن الإجتماعي 2015 تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الإجتماعي .

وتم تقسيمه إلى محورين الأول " تكافل" والثاني " كرامة" بالنسبة للمساعدات المقررة في المحور الأول "تكافل" فإنه مرتبط بالأسرة الفقيرة التي لديها أبناء من سن يوم وحتى مراحل التعليم المختلفة ويتم فيها صرف مساعدات للفرد بالأسرة 325 جنيهاً شهرياً، كما يتم صرف مساعدة شهرية لكل طالب بالأسرة، بحد أقصى 3 طلاب، شريطة التزام الأسر المستفيدة بالشروط الموضوعه، وهي بالنسبة للأطفال أكبر من 6 سنوات.

بالنسبة للمحور الثاني من البرنامج "كرامة"، فإنه يتم صرف مساعدات شهرية لكبار السن والمعاقين والأرامل والمطلقات بقيمة 350 جنيهاً للفرد شهرياً بحد أقصى 3 أفراد بالأسرة الواحدة.

الفئة المستحقة

- الأسرة
- الطفل
- المرأة
- ذوى الإعاقة
- المسنين
- الشباب



الشروط والأحكام

- أن لا يكون الزوج/الزوجه او المسن/ العاجز يعمل بالحكومة او القطاع العام او بالقطاع الخاص بأجر تأميني أكثر من 400 جنيه او ان يتقاضى معاش تأميني او مساعدة ضمانية
- أن تكون الأسرة المتقدمة لبرنامج "تكافل" لديها أبناء من حديثي الولادة حتي سن الثمانية عشر عاماً، علي أن يكون الأبناء من سن السادسة لسن الثمانية عشر بمرحل التعليم المختلفة
- تقديم كافة المستندات الداعمة واللازمة للتقدم مثل صور بطاقات رقم قومي سارية وصور شهادات ميلاد وصور وثائق الزواج أو الطلاق أو الوفاة أو الهجر وصور إيصالات استهلاك كهرباء وشهادة قومسيون طبي رسمية تبين درجة إعاقة تبدأ من درجة 50 أو غيرها من الوثائق المطلوبة
- أن يكون الأفراد المتقدمين لبرنامج "كرامة" من المسنين بعمر يبدأ من 65 عام أو من أصحاب عجز أو مرض مزمن يحول بينه وبين العمل أو ينقص من قدرته على العمل ويثبت المرض أو الإعاقة بالفحص الطبي، أو من الأيتام الذي لا ينالون الرعاية من الأب أو الأم بل من الأقارب من الدرجة الثانية أو أبعد من ذلك

إجراءات الإشتراك بالبرنامج

- التوجه للوحدة الاجتماعية التابعة لمحل سكن المتقدم المستندات المطلوبة:
- صور بطاقة الرقم القومى سارية وعلى العنوان الحالى للأفراد 18 سنة فأكثر.
- صور قسيمة الزواج أو الطلاق.
- صور شهادة الميلاد لجميع أفراد الأسرة مميكنة (شهادة كمبيوتر) للأفراد أقل من 18 سنه.
- صورة من بطاقة التموين المميكنة مسجل عليها اسم مكتب التموين إن وجدت.
- قيد مدرسى لجميع الأطفال من 6 إلى 18 سنة وقيد طالب للمقيدين جامعياً.
- كود كشف الإعاقة من اللجان الطبيه فى حالة المرض المزمن والأعاقة.
- صورة شهادة وفاة الزوج / الزوجة للأرامل.
- صورة شهادة الهجر أو ما يدل على الانفصال.
- صورة اقرار الوصاية للأيتام.
- صورة شهادة السجن لحالات سجن الاب او الام.

معايير الإقصاء من البرنامج:

1. القيد بقوة عمل القوات المسلحة أو الشرطة أو تقاضى معاش من تلك الجهات.
2. حيازة أرض زراعية أكبر من فدان .
3. امتلاك عقارات غير محل السكن بغرض الاستثمار.
4. امتلاك جرار زراعى او سيارة اجرة او نقل او سيارة ملاكى موديل صنع بعد عام 2000
5. امتلاك 3 رؤوس ماشية أو أكثر من أجل التجارة .
6. العمل في القطاع الخاص (بتأمين أو بدون تأمين سواء بالمكافأة لشاملة أو غيرها)
7. العمل بالحكومة (بتأمين أو بدون تأمين سواء بالمكافأة الشاملة أو غيرها)
8. التواجد/العمل خارج البلاد وقت الإستعلام (إقامة مستقرة داخل البلاد لمدة 6 اشهر سابقة عن تاريخ التقدم للبرنامج)
9. ملكية عمل خاص/شخصي.
10. وجود الأبناء في مدارس خاصة تزيد المصروفات السنوية عن الفان جنيه مصري للطفل الواحد.

شروط استمرار المساعده خلال مدة الاستحقاق:

- 1- حضور أبناء الأسر المستفيدة من "تكافل" للتعليم بنسبة حضور لا تقل عن 80% شهريا.
- 2- حضور الأم لثلاث جلسات توعية صحية بحد أدنى لمتابعة برامج الصحة الأولية والنمو ومتابعة الحمل وإعطاء الأطفال كل جرعات برامج التطعيمات علي مدار كافة المراحل العمرية حتي 6 سنوات¹⁴

أكدت عادة والى وزيرة التضامن الاجتماعي أنه سيتم، التوسع فى برامج الفئات غير القادرة من خلال العمل، لأول مرة، على ضم مستفیدی معاش الضمان الاجتماعى وعددهم نحو 1.5 مليون أسرة إلى برنامجى تكافل وكرامة، وعددهم مليونان و400 ألف، أسرة لتصبح مظلة واحدة خاصة تضم الأسر غير القادرة، وسيصل عددهم إلى أكثر

(¹⁴) موقع وزارة التضامن الاجتماعي : "تكافل وكرامة:

<http://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/program-details.aspx?pid=10>

مركز المحروسة للتنمية والمشاركة PDS

من 4 ملايين أسرة بكل فئاتها، كبار السن وذوى الإعاقة، وغير القادرين على العمل، بسبب أمراض مستعصية، أو حوادث تحول دون عملهم والمُطلقات، والأرامل بهدف توفير الحياة الكريمة والأمنه والتمكين الاقتصادي لهم.

وقالت إنه سيتم تنقية جداول جميع المستفيدين من الضمان الاجتماعي، بحيث يكون لدينا برنامج موحد للدعم النقدي، الى جانب التطبيق الكامل للمشروطية في مجال التعليم والصحة، والأهم استمرار مستفيدي تكافل وكرامة في صرف المساعدات الشهرية بكروت ذكية من ماكينات الصرف الآلى الأمر الذى أصبح يخفف من معاناة الأسر، وهذا الكارت سيضم مستقبلا كل الخدمات الاجتماعية، من تأمين صحى وتموين.

وأضافت الوزيرة أننا سنعمل على ضم غير القادرين خاصة النساء المعيلات للأسر فى منظومة الشمول المالى من خلال إتاحة فرصة اقتصادية بقروض من برنامج مستورة من بنك ناصر الاجتماعي، والذى رصد له 250 مليون جنيه، مع التركيز على الصعيد نظرا لارتفاع معدلات الفقر به، وربط برامج الدعم النقدي بالمبادرات والبرامج الاجتماعية ومشروعات أخرى سيتم التوسع فيها وعلى رأسها



ثغرات في تطبيق برنامج تكافل وكرامة

وهنا يجب التشديد على أن التخطيط لتطبيق السياسة الاجتماعية في مصر عمومًا وبرامج الحماية الاجتماعية خصوصا لم يتسم بالتكاملية المطلوبة بين مكونات وبرامج تلك السياسة من ناحية وبين الفاعلين المختلفين القادرين على القيام بدور وإنجاح تلك السياسة وبرامجها من ناحية أخرى، مثل التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال والتي تهدف إلى حماية الطبقة الفقيرة وتنميتها ومحاولة النهوض بأفرادها إلى طبقة اجتماعية أعلى ودمجهم في عملية التنمية الشاملة عبر برامج متنوعة تكمل بعضها البعض لتحقيق تنمية شاملة اجتماعية واقتصادية وسياسية.

كما يتسم التطبيق الفعلي لتلك السياسات بوجود الكثير من الأخطاء التي تسببت في بعض الأحيان في رفع مستوى عدم

رضاء المواطنين عن تلك البرامج بل وتشكيكهم في جدية خطاب الدولة في هذا الصدد، فعلى سبيل المثال:

- حصول الآلاف من غير المستحقين على معاش تكافل وكرامة، ومعاش الضمان الاجتماعي.

وربما يرجع السبب الرئيسي في هذا إلى عدم استكمال قاعدة البيانات القومية، ضعف قدرات العاملين في العديد من أجهزة الدولة، غياب آليات التقييم والمتابعة الفعالة، وغياب أدوات المحاسبة الرادعة والتي تسمح بالتلاعب للحصول غير المستحقين على معاشات الضمان الاجتماعي والدعم النقدي المشروط، ودعم الغذاء¹⁵.

أشار البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للعام المالي 2018/2017 إلى زيادة مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو 126 مليار جنيه، (زيادة المخصصات من 206.4 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2017/2016 إلى نحو 332.7 مليار جنيه في موازنة عام 2018/2017)، أي بلغت الزيادة ما نسبته 61%، وهي زيادة كبيرة لحماية الطبقات الفقيرة ولكن على المستوى التفصيلي نجد أن هذه الزيادة في معظمها تأتي كرد فعل مباشر لارتفاع الأسعار خاصة ارتفاع أسعار السلع المستوردة كالمحروقات، نتيجة لارتفاع تكلفة الاستيراد

(15) سالي محمود عاشور : التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الولاية الثانية، الملف المصري العدد 45-مايو 2018، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 31،32

مركز المحروسة للتنمية والمشاركة PDS

بعد تحرير الجنيه في سوق الصرف الأجنبي في 3 نوفمبر 2016 وبلوغ معدل التضخم مستويات قياسية بلغت نحو 31% مايو الماضي وفقا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء¹⁶

لا يمكن ابدأ اغفال المزايا الخاصة بالبرنامج فخلال فترة 3 سنوات تمكن من الوصول إلى 2 مليون و230 ألف أسرة.

- بدأ برنامج تكافل عام 2018 في تطبيق الشروط الواجبة لاستمرار الأسر المستفيدة من البرنامج في تلقي الدعم النقدي والتي تتمثل في انتظام الأطفال في الحضور الدراسي بنسبة لا تقل عن 80%، إضافة إلى إنتظام الأم في إجراء زيارات الرعاية الصحية مرة كل 3 أشهر أثناء الحمل وبعد الولادة وفي مواعيد التطعيمات الأساسية للأطفال ومتابعة نمو الطفل من حيث الطول والوزن والصحة العامة.
- ان البرنامج أدى لتحسن في المؤشرات الصحية والتعليمية والغذائية على مستوى الأسر المستفيدة، لافتة إلى أنه تلاحظ اهتمام الأسر بالناحية التعليمية للأبناء والحرص على استمرارهم وانتظامهم في التعليم مع متابعة مستوى تقدمهم الدراسي، ومن الناحية الصحية أتاح الدعم الذي تحصل عليه الأسر لهم الفرصة للحصول على رعاية صحية أفضل من تلك التي كانوا يحصلون عليها سابقاً.
- ارتفاع مخصصات الدعم النقدي لمؤسسات "متحدى الإعاقة" بشكل غير مسبوق. وتحسن مؤشرات الرعاية الصحية للمواليد الجدد والأمهات فضلاً عن إستفادة أسر " تكافل وكرامة " من برامج التعليم وبطاقات التموين .

التوصيات :

في عالم يزخر بالمخاطر والاحتمالات، تساعد نُظُم الحماية الاجتماعية الأفراد والأسر لاسيما الفقراء والضعفاء على مجابهة الأزمات والصدمات، والعثور على فرص عمل، وتحسين الإنتاجية، والاستثمار في صحة أطفالهم وتعليمهم، وحماية كبار السن وقد يكون لنظم الحماية الاجتماعية إذا أحسن تصميمها وتنفيذها تأثير قوي على أوضاع البلدان، وتؤدي إلى تعزيز رأس المال البشري والإنتاجية، والحد من التفاوتات، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات، وإنهاء حلقة الفقر ومنع توارثها بين الأجيال.

- ينبغي التوسع في إجراءات الحماية الاجتماعية، بعد المعدلات الكبيرة في التضخم وتحرير سعر الصرف، إن الإجراءات الحكومية في هذا الملف ما زالت بطيئة جداً. ولا بد من تدشين برامج جديدة لتوصيل الدعم لمستحقيه وجود خطة لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إن آليات الحماية الاجتماعية إذا اقتصر فقط على برامج تكافل وكرامة، هي برامج محدودة، لا يمكنها مواجهة غول الأسعار، فيجب أن يقابلها تنمية اقتصادية حقيقية. "لا تقتصر الحماية الاجتماعية على الجوانب المالية فقط، التي يلتهمها التضخم، بل يجب النظر للجوانب الحقيقية كالعليم والصحة وتأمين الغذاء الكافي والسليم، وضمان استدامة نمو الأجر الحقيقية".

¹⁶ حساني شحات : هل تخفض برامج الحكومة للحماية الاجتماعية من معدلات الفقر، موقع مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية <https://elbadil-pss.org/2017/08/19/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7>

مركز المحروسة للتنمية والمشاركة PDS

- ينبغي أن تكون الأسر الأكثر احتياجاً شريكاً فى العملية التنموية أكثر منه مُتلقية وأن " العدالة الإجتماعية" وهى الأشمل من " الحماية الإجتماعية" تقوم فى الأساس على عدالة التوزيع والمشاركة بدلاً من الإكتفاء بالتلقى .
- دعم الحوارات الوطنية، بما فى ذلك داخل الحكومات، بشأن الخيارات المحتملة لتصميم وتنفيذ الأراضيات المناسبة، بما يتفق مع الأحكام ذات الصلة فى توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 وأولويات واستراتيجيات التنمية الوطنية القائمة.
- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني فى صياغة وتفيذ رؤية إجتماعية وإستراتيجية شاملة للسياسة الاجتماعية
- تطوير التشريعات القائمة التى تنظم علاقات العمل مثل (قانون العمل – قانون التأمينات الإجتماعية – قانون التأمين الصحى) مما يوفر الحماية القانونية للعاملين خاصة عمال القطاع الخاص، والعمالة غير الرسمية .
- تطبيق السياسات التنظيمية من قبل الدولة والاعلان عنها بوضوح لبعض الفئات المهمشة للعمالة غير الرسمية وتحديد الباعة الجائلين .
- دراسة تجارب الدول الأخرى التى نظمت تقنين أوضاع العاملين غير الرسميين وإنشاء نقابات خاصة بهم ودعم النقابات القائمة بالفعل وذلك لحماية مصالح ورعاية العمالة غير الرسمية.
- الاهتمام بالتدريب وتأهيل الخريجين بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل وإلزام كافة قطاعات العمل بتدريب عمالها بشكل دورى , ومثالاً لذلك ان يتم انشاء مدارس فنية ملحقة للمصانع للتعليم والتدريب الفنى.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع فى المشروعات الزراعية وقيام الحكومه بزيادة الاستثمارات لخلق فرص عمل للشباب والحد من ظاهرة البطالة .
- التواصل الدائم مع الفئات المستهدفة للعمل علي تلبية احتياجاتهم
- التوسع فى برامج الحماية الإجتماعية التى تطبق المشروطة فى تقديم الدعم لأنها تساهم بنسبة كبيرة فى حل أكثر من هدف فنحن بحاجة الآن لمثل هذه البرامج. وحثت التوصيات علي تقديم تسهيلات اكبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأنها تساعد فى التنمية الأقتصادية للدولة